رأس المال الفكري وإشكالية تحقيق التميز في ظل الاقتصاد المعرفي

أ.بن عبد الرحمان نصيرة

جامعة المدية

الملخص:

إن الاهتمام برأس المال الفكري أصبح أحد أهم المجالات الأساسية للصراع العالمي المبني على الاستثمار في المورد البشري باعتباره مصدر للمعلومات والابتكارات التي تساعد على التعايش مع تغيرات البيئة التنافسية، فالإنسان هو الذي يفكر ويخطط ويراقب، وهو بما يملكه من قدرات ومهارات العنصر الحاسم في تحقيق الميزة التنافسية وتنميتها.

ومن هذا المنطلق نجد أن المؤسسة لن تحقق التميز لمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل التميز يستند في المقام الأول على قيمة مواردها البشرية وكفاءاتها الفردية والجماعية كرأسمال فكري قادر على تحسين وتعزيز الأداء التنافسي للمؤسسة.

الكلمات الدالة: رأس المال الفكري، الميزة التنافسية، المؤسسة الاقتصادية ، الاقتصاد المعرفي .

Abstract

The interest of intellectual capital has become one of the most important key areas of global conflict based on investment in human resource as the source of the record and innovations that help to cope with the changes of competitive environment.

Men think, plan and observe and has the capabilities and skills which make him the decisive factor in achieving competitive advantage and its development.

From this standpoint, we find that the institution will not achieve excellence just for acquisition of natural, financial or technological resources, but excellence is based primarily on the value of human resources and its individual and collective efficiency like intellectual capital that able to improve and strengthen the competitive performance of the institution.

Key words: intellectual capital, competitive advantage, economic institution , Knowledge economy.

مقدمة :

إن مرتكزات الاقتصاد الجديد أسهمت في تغيير كل المفاهيم و الأساليب و الهياكل الإدارية التقليدية ، و أوجدت أوضاعاً جديدة تتم يز بالحركية و التطور ، فضلاً عن تداخل تأثيراتها وتفاعلاتها ، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد المعالم التنافسية عن الموارد الملموسة ، لتنتقل إلى الموارد غير الملموسة المعبر عنها بالموجودات الفكرية التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة .

وفي ظل هذه التحديات ال تي يفرضها التحول نحو اقتصاد المعرفة والكفاءات، أصبحت المؤسسة تعيش في بيئة شديدة التغير، تتصارع وتتقاطع فيها الكثير من المتغيرات التي تؤثر على أدائها التنافسي، وهذا ما يتطلب ضرورة اعتماد إستراتيجية تسييرية محكمة تتصف بالشمول والديناميكية في حشد المهارات اللازمة لتحقيق التميز والبقاء في السوق، من خلال تثمين رأس المال الفكري وجعله بعدا أساسيا يسمح بتحويل المعرفة إلى تنفيذ.

إشكالية الدراسة: إن الحديث عن رأسمال الفكري باعتباره مصدر الإبداع والابتكار داخل المؤسسة، يقودنا إلى طرح إشكالية مهمة في قطاع إدارة الأعمال، يمكننا صياغتها على النحو الآتي:

إذا كان تسيير الاستثمارات غير الملموسة المعبر عنها اقتصاديا بالموجودات الفكرية أو رأس المال الفكري احد أهم عوامل التفوق التنافسي القائم على المعرفة فما هو دوره في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المؤسسة؟

أهمية الدراسة: تماشيا مع تغيرات البيئة التنافسية التي تتسم بعالمية المعرفة وسرعة تجددها وتعاقب تغيرها، أصبح رأس المال الفكري أثمن أصول المؤسسة، فهو الذي يحقق القيمة المضافة الأعلى ويحفظ للمؤسسة ميزتها التنافسية وقدرتها على الاستمرار والنمو في عالم متغير وبيئة أصبحت – بفعل انفتاح الأسواق– حادة التنافس، لذلك نجد أن أهمية هذه الدراسة تتجلى في طرح إشكالية مهمة في قطاع الأعمال، خاصة وأنها تتناول إدارة الاستثمارات غير الملموسة المعبر عنها بالموجودات الفكرية لدى المؤسسة.

أهداف الدراسة: ترتكز هذه الدراسة على إبراز المعالم الأساسية لرأس المال الفكري ودوره في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة، ومن ثم فهي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد وضبط المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية،
- تقديم المفهوم العام لرأس المال الفكري،
- التأكيد على دور رأس المال الفكري كأحد أهم عوامل التفوق التنافسي.

حدود الدراسة: بالنسبة لحدود الدراسة، نجد أن التنافسية في هذا الموضوع تحلّل على المستوى الجزئي و ليس المستوى الكلي، كما أن سياق تحليل المنافسة مرتبط بوجود المؤسسة كنظام مفتوح أي في بيئة تنافسية غير احتكارية، تتميز بتعدد المنافسين وانفتاح الأسواق.

تقسيمات ا لدراسة : تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، حيث نعالج في المحور الأول ماهية الميزة التنافسية من خلال تحديد المفهوم، المحددات والمصادر، أما المحور الثاني فخصص لتحليل الإطار النظري لرأس المال الفكري بالتركيز على المفهوم، المكونات ومداخل القياس، لنتطر ق في المحور،الثالث والأخير إلى رأس المال الفكري كمصدر لتعزيز الميزة التنافسية خاصة في مجال تحقيق التفوق الفكري وتحسين الأداء التنافسي.

أولا: ماهية الميزة التنافسية

1– مفهوم الميزة التنافسية : هناك من يرى أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة وأكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، وهذا ما يجعلها في مركز متميز يسمح لها بتقديم منتجا متميزا بأسلوب أنجح من منافسيها،من خلال خفض تكلفة عملياتها التي تمكنها من تقديم منتجات تصارع في جودتها ما يقدمه المنافسون مع بيعها بسعر أقل.(1)

كما تتحقق الميزة التنافسية أيضا من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات التي تتمتع بها المؤسسة، والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية، مما يدل على أن تحقيق الميزة التنافسية يرتبط ببعدين أساسيين هما:(2)

أ–القيمة المدركة لدى العميل : حيث يمكن للمؤسسة استغلال إمكانياتها المختلفة لتحسين القيمة التي يدركها العميل للسلع والخدمات التي تقدمها، مما يساهم في بناء الميزة التنافسية لها، في حين نجد أن فشل المؤسسة في استغلال إمكانياتها المتميزة قد يكلفها الكثير.

ب– التميز :ي مكن تحقيق الميزة التنافسية أيضا من خلال عرض سلعة أو خدمة لا يستطيع المنافسون تقليدها بسهولة أو عمل نسخة منها، وهذا ما يطلق عليه بعد التميز الذي تسعى إلى تحقيقه جميع المؤسسات التي ترغب في البقاء في السوق.

ومن خلال هذين البعدين نجد أن الميزة التنافسية تكمن في قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات تكلفة أقل أو منتج متميز عن نظيره، مع قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاحتفاظ بهذه الميزة.(3)

وبالنظر إلى المفاهيم السابقة نجد أن الميزة التنافسية في مفهومها العام هي عبارة عن التقنية أو المور د المتميز الذي يتيح للمؤسسة قيم ومنافع للعملاء تزيد عن ما يقدمه المنافسون سواء كان ذلك على مستوى جودة المنتج أو على مستوى التكلفة .

2– محددات الميزة التنافسية:لقد وضع بورتر مجموعة من المحددات للميزة التنافسية، التي تعتمد على تشكيل المناخ الاقتصادي الذي تواجهه المؤسسة، ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي:(4)

أ– عوامل الإنتاج :مما لاشك فيه أن عوامل الإنتاج هي المدخلات الضرورية اللازمة لقدرة صناعة ما على المنافسة، حيث تأخذ هذه العوامل شكلين أساسيين، يتمثل الأول في العوامل الأساسية التي تتجسد

في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية ورأس المال، وهي العوامل التي لا تمثل ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين، أما الشكل الثاني فهو يتمثل في العوامل المطورة، وهي الأكثر أهمية لأنه يصعب الحصول عليها أو تقليدها، مثل العمالة ذات المهارات المتخصصة والمميزة.

ب– أوضاع الطلب المحلي :حيث يشير هذا المحدد إلى هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فإن ذلك يحفز المؤسسات على تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق م يزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي.(5)

ج – الصناعات المغذية والمكملة :إن الصناعات المغذية والمكملة هي سبب نجاح العديد من الصناعات، حيث تعتبر ذات ميزة تنافسية من خلال القدرة على المنافسة، لأنها تشترك مع بعضها البعض في التقنيات والمدخلات وقنوات التوز يع والعملاء، الأمر الذي يسهم في تخفيض السعر وإتاحة فرصة تبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا، مما يزيد من درجة التطوير وخلق مهارات إنتاجية وإدارية.

د– إستراتيجية المؤسسة وطبيعة المنافسة المحلية :تعتبر إستراتيجية المؤسسة عنصرا مهما في خلق بيئة محلية ملائمة ومشجعة على المنافسة، لهذا نجد أن التنافس بين المؤسسات المحلية يؤدي إلى إجراء المزيد من التحسينات والتطوير في المنتجات بهدف تخفيض تكاليف إنتاجها، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

و– دور الدولة:تقوم الدولة بدور فعال في خلق الميزة التنافسية من خلال التأثير على المحددات السابقة عن طريق وضع السياسات التي تشجع على المنافسة ودعم عمليات الإبتكار والتطوير، الأمر الذي يعزز الأداء التنافسي للمؤسسات.

هـ– دور الصدفة :تلعب العوامل غير المتوقعة أو التي تحدث بمحض الصدفة دورا هاما في تنافسية ونجاح العديد من الصناعات، ولعل أهم هذه العوامل تكمن في: (6)

- الاختراعات الجديدة،
- التغيرات المفاجئة في أسعار المداخلات،
- التغيرات في أسواق المال وأسعار الصرف العالمية،
- الكوارث الطبيعية.

حيث يترتب على هذه المتغيرات إلغاء ميزات موجودة لتحل محلها ميزات أخرى أكثر استجابة للظروف الجديدة التي قد تؤدي إلى تغيير في المحددات السابقة.

ومما تقدم، نجد أن المحددات الأربعة الأولى تعتبر محددات رئيسية وهي تشكل كما أطلق عليها بورتر قطعة ماس من حيث التداخل والتشابك فيما بينها، أما المحددين الأخيرين هما محددان مساعدان يؤثران

على المحددات الرئيسية، نظرا لأن الصدفة قد تحدث في شكل طفرات مفاجئة ومن ثم فهي عوامل غير متوقعة تستطيع أن تؤثر على جميع المحددات الرئيسية، ونفس الشيء بالنسبة لدور الدولة الذي من شأنه التأثير أيضا على تلك المحددات من خلال زيادة فعاليتها في تدعيم تنافسية المؤسسة.

والشكل التالي يوضح مدى تداخل هذه المحددات كنظام متكامل لتدعيم الميزة التنافسية:

3 – مصادر الميزة التنافسية: إن أهم مصادر الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسة، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

أ– التكنولوجيا: أكدت التجارب الحديثة أن التكنولوجيا عامل قوي من عوامل تغيير القدرات التنافسية للمؤسسة، لأنها تشمل كل التطبيقات العملية للنظريات العلمية والخبرات المكتسبة لتطوير عمليات الإنتاج.(7)

ب– الموارد البشرية :تعتبر الموارد البشرية المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية وتعزيزها، لأن تحقيق التميز في أداء المؤسسة لن يستند على مجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من تلك الموارد.

جـ – المعرفة :إن المؤسسات الناجحة هي التي تهتم بالتجميع المنظم للمعرفة من المصادر المختلفة، وتحللها وتفسرها لاستنتاج مختلف المؤشرات التي تستخدم في توجيه وإثراء العمليات الإنتاجية، وتحقيق التحسين في الأداء والارتقاء إلى مستويات أعلى من الانجاز، لتحقق في النهاية التميز على المنافسين.

وما يزيد من فعالية هذه المعرفة هو اعتماد المؤسسة على رأس المال الفكري الذي يشمل مختلف منتجات الفكر الإنساني من تقنيات، نظريات، مفاهيم وغيرها من الأشكال (8)، وهذا ما يؤكد على أن التعامل مع متطلبات عصر المعرفة لا يتضمن مجرد سعي المؤسسة إلى امتلاك التكنولوجيا الحديثة والموارد البشرية بقدر ما يتضمن ضرورة توافر نوعية منفردة من الموارد البشرية يعبر عنها برأس المال الفكري.

ثانيا : الإطار النظري لرأس المال الفكري

1 – مفهوم رأس المال الفكري: إن رأس المال الفكري هو المعرفة التي يمكن توظيفها لذلك فإن المعرفة لا تصبح رأسمال إلا إذا تم العثور عليها واستخدامها لصالح المؤسسة(9) ، وعلى عكس الأصول المادية التي نعرفها جميعا ونسعى لتعظيمها فإن رأس المال الفكري غير ملموس ويصعب تقييمه كما هو الحال بالنسبة لبقية أصول المؤسسة، ويرجع السبب في صعوبة التقييم المادي إلى الطبيعة المميزة له ذا النوع من رأس المال الذي يعكس كل القدرات العقلية لمؤسسات الأعمال والتي يصعب في نفس الوقت التعرف عليها أو استغلالها إلى أقصى درجة ممكنة، ومع ذلك فإن فرص نجاح هذه المؤسسات في مواجهة تحديات

اقتصاد المعرفة تتوقف إلى حد كبير على قدرتها على البحث عن هذا النوع من رأس المال والعمل على تعظيم الاستفادة من الطاقات الكاملة لديه.(10)

إن النظرة التحليلية لهذا المصطلح تولد للوهلة الأولى انطباعا سريعا مفاده أن رأس المال الفكري هو ناتج التفاعلات بين خبرات ومعارف كل الموارد البشرية بمؤسسات الأعمال وهو وسيلة لتمييز مؤسسة ما عن غيرها من المؤسسات.(11)

كما يمكن وصف رأس المال الفكري على أنه جزء من رأس المال البشري للمؤسسة يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم، حيث تمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة التي تمكن المؤسسة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها لتكون قادرة على اقتناص الفرص المناسبة. (12)

وبناء على ما تقدم نجد أن رأس المال الفكري يتمثل في الكفاءات القادرة على توليد الأفكار بما يضمن للمؤسسة تحقيق التميز من خلال الاستجابة لمتطلبات العملاء والفرص التي تتيحها التكنولوجيا، فضلا عن بناء قاعدة فكر ية مميزة عن طريق توسيع الذكاء وتشجيع الابتكار والتجديد المستمر والتكامل في العلاقات .

2 – مكونات رأس المال الفكري:هناك العديد من الدراسات التي تناولت تحديد مكونات رأس المال الفكري إلا أن التقسيم الأكثر شيوعا هو النموذج الذي قدمه (Stewart 1997) الذي يحدث ثلاث مكونات رئيسية هي :(13)

أ- **رأس المال البشري** (**Human capital**):يعد المورد البشري الذي يمتلك المعارف والمهارات والخبرات في قمة الهرم الاستثماري ضمن هرم الاستثمارات الفكرية لأي مؤسسة ، لأن المعارف والمهارات والخبرات التي يتمتع بها المورد البشري هي الأساس في تحديد قيمة المكونات الأخرى فالإبداع والابتكار ما هما إلا نتيجة لقيمة رأس المال البشري، ولقد أكد في هذا المجال الباحث (1996 Howell) على أن المعرفة التي يمتلكها العاملون هي الاستثمار الحقيقي ، لذلك تسعى المؤسسات الرائدة إلى بناء رأسمالها البشري وفق أ سس علمية معتمدة على التحليل الموقفي للمؤسسة وتحديد قيمة رأس المال البشري المؤسسات المنافسة مع دراسة وتحليل أدائها للاسترشاد بها كعلامات مميزة .

ب- **رأس المال الهيكلي** (**Structural capital**):يمثل رأس المال الهيكلي الهيكل المعرفي الذي يتحدد بقدرة المؤسسة على ن قل المعارف والمهارات والخبرات الممتلكة من قبل العاملين إلى الواقع الفعلي.

وبإمكان المؤسسة الناجحة نقل المعرفة عبر قنوات متعددة بهدف استثمارها في عمليات متعددة ومتنوعة ، كما أن كفاءة عملية النقل تعتمد على مجموعة من العوامل التنظيمية أهمها وضوح الهيكل التنظيم ي وهيكل الصلاحيات والمسؤوليات ووضوح نظام المعلومات ، أما فيما يتعلق بكفاءة تطبيق المعرفة وإنتاجها فإنه يرتبط بالفلسفة الإدارية واتجاهاتها نحو اللامركزية ودعمها للتغيير والإبداع.

جـ – **رأس المال الزبائني (Customer capital)**:تتحدد قيمة المؤسسة وفقا لعلاقتها بزبائنها سواء الداخليين (الأفراد العاملين) أو الخارجيين (المستخدمين للسلعة أو المستفيدين من الخدمة) لأن رضا الزبائن وولائهم يعد مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة في مد جسور التعاون وإشباع رغباتهم وحاجاتهم ، كما أن المؤسسة التي تحتفظ بزبائنها تحقق مزايا تنافس ية تتمثل في تعزيز القدرات الفكرية المؤدية إلى خلق القيمة المضافة.

إن الحفاظ على رأس المال الزبائني الداخلي يتطلب جهودا حثيثة من قبل إدارة الموارد البشرية في إعداد برامج التحفيز والتطوير والصيانة لهذه المواد ، أما العبء الأكبر الذي يقع على عاتق المؤسسة هو الكشف عن رغبات وحاجات الزبائن الخارجيين بهدف صياغة الإستراتيجية المناسبة لإشباعها .

مما سبق يمكننا القول بأن مكونات رأس المال الفكري تترابط ويكمل بعضها الآخر لتعكس القيمة الإجمالية لمخرجات المؤسسة وفاعليتها من خلال الاستخدام المنظم لهذه المكونات التي يمكننا تلخيصها من خلال النموذج الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مكونات رأس المال الفكري

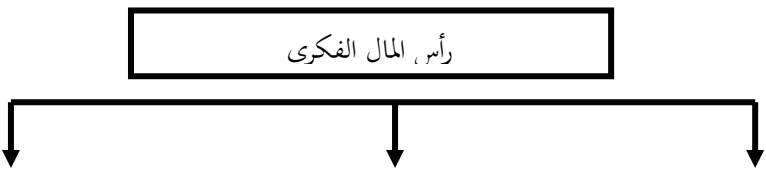

رأس المال البشري	رأس المال الهيكلي	رأس المال ألزبائني
تصور الابتكار والتجديد مهارات – خبرات معرفة الأفراد العاملين ومقدرتهم العقلية ومعنوياتهم	قدرات الم ؤسسة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية المتمثلة بنظم المعلومات، براءات الاختراع، حقوق النشر والتأليف	قيمة علاقات المؤسسة مع الزبائن الذين تتعامل معهم والمتمثلة برضا الزبون وولائه ومدى الاحتفاظ بالزبون وتمكينه والتعاون معه ومشاركته

المصدر : ليث سعد الله حسين، " دور المورد البشري في بناء منظمة متعلمة مستجيبة "، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 13، مركز الدراسات المستقبلية، العراق، 2006، ص 25.

3 – مداخل قياس رأس المال الفكري: لقياس رأس المال الفكري وجدت مجموعة من المداخل سنركز على الأهم منها :

أ – مدخل محاسبة الموارد البشرية :إن مدخل محاسبة الموارد البشرية يهدف إلى تقدير قيمة الأفراد داخل المؤسسة لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية، لذلك فهذا المدخل إذن يركز على قياس وتقويم رأس المال البشري (Human capital) في صورة مالية، واستخدامه يكون بشكل كبير في المؤسسات الخدمية (Service organization).

ب – مدخل التعلم التنظيمي :لقد ركز مدخل محاسبة الموارد البشرية على الأفراد وتجاهل أثر تفاعلهم مع المؤسسة من خلال تنمية معارفهم ومهاراتهم ، في حين نجد أن مدخل التعلم التنظيمي يركز على قياس وتحليل علاقة التعلم مع التكلفة، نتيجة اكتساب معرفة أو مهارة معينة ، لذلك يقوم هذا التحليل على إمكانية قياس حجم التكاليف التي يمكن أن تنجر عن التعلم، ومن ثم رسملتها كرأسمال فكري (14).

ج – مدخل الملكية الفكرية :يرتكز هذا المدخل على إمكانية قياس وتقييم أنواع الملكية الفكرية، كحقوق الطبع، براءات الاختراع، العلامة التجارية، والتي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تمتلك قيمة اقتصادية في السوق، يعبر عنها برأس المال الفكري.

ثالثا: رأس المال الفكري كمصدر لتعزيز الميزة التنافسية

إن مختلف المؤسسات تتعامل في وقتنا الراهن مع ظروف بيئية تتسم بالديناميكية وسرعة التغيير وحدته، وإزاء هذه التغيرات وجب على القائمين عليها تبني استراتيجيات تسمح لها بمواجهة التهديدات البيئية

والمحافظة على موقعها التنافسي وتطويره (15)، ولتحقيق هذا الرهان لابد من التسيير الفعال لرأس المال الفكري الذي يعد أهم المداخل الإستراتيجية التي تعزز الميزة التنافسية.

1- **أهمية تسيير رأس المال الفكري** :تنطلق أهمية رأس المال الفكري ابتداء من أهمية موقع أصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في (61) آية موزعة على (43) سورة كريمة، أي بنسبة (38٪) من مجموع سور القرآن الكريم البالغ عددها (114) سورة، وهي نسبة ليست بالقليلة وتشير إلى أهمية الدور الذي يؤدونه وحجم المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين والدنيا.(16)

إن الاعتراف بالمعرفة كموجود جوهري غير ملموس وضع تحديات جديدة أمام إدارة المؤسسات دفعها لإعادة ترتيب أولوياتها، ففي ظل الاقتصاد الصناعي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارة الندرة في الموارد، أما في ظل الاقتصاد المعرفي فقد انتقل التحدي إلى كيفية إدارة الوفرة في المعلومات.

وبناءا على ذلك نجد أن التحدي الذي يواجه الؤسسة المعاصرة ليس في توليد المعرفة في حد ذاتها، وإنما في كيفية تفعيل المعرفة المتولدة وتحويلها إلى تنفيذ، من خلال التسيير الاستراتيجي للأصول الفكرية الذي يتطلب إدراك طبيعة الاختلافات النسبية بينها، فمنها ما يحتاج إلى الاستثمار المتواصل، بينما تدعو الضرورة إلى وقف الاستثمار في بعضها، وهو ما يدعو إلى اعتماد هياكل تنظيمية ونماذج إدارية جديدة لتنمية رأس المال الفكري.

إن بداية إدراك المؤسسات لمصدر نجاحها وسر بقائها يكمن في مدى استثمارها الصحيح لطاقاتها الفكرية بالشكل الذي يعززها ويعمل على صيانتها ويضمن المحافظة عليها، الأمر الذي زاد من أهمية وجود تسيير فعال لرأسمالها الفكري، ذلك التسيير الذي يهتم بقدرة المؤسسة على التكيف مع متغيرات البيئة التنافسية، ومدى اعتمادها على مبدأ التعاون والتوافق بين القدرات التكنولوجية والفكرية، فضلا عن تعويض الهياكل التنظيمية التقليدية التي لم تعد صالحة لمجابهة تحديات ومتطلبات اقتصاد المعرفة، والتي أصبحت تمثل في نفس الوقت عائقا أمام عملية استثمار رأس المال الفكري.(17)

وفي مجال الحديث عن أهمية تسيير رأس المال الفكري لابد من التركيز على مفهوم الإمكانيات المحتملة للأفراد الذي يؤكد على وجود الطاقات الفكرية والإبداعية غير الم ستغلة لديهم والتي يمكن توظيفها وتنميتها لتحقيق التميز في الأداء، من خلال تبني إستراتيجية تسيير الإمكانيات المحتملة للأفراد التي تتطلب مجموعة من العوامل نوجز أهمها فيما يلي:

-عدم استخدام العنصر البشري كمورد، بل يجب العمل على التعرف على الإمكانيات المحتملة لـلأفراد ومساعدتهم على استخدامها وتنميتها،

- إتاحة الفرص لتدريب الكفاءات على التقنيات الحديثة،

- تطوير السياسات والهياكل والأنظمة الإدارية بما يساعد الأفراد على تفجير طاقاتهم المحتملة وإطلاق دوافعهم نحو الإنجاز والتفوق.

2- أثر رأس المال الفكري على الأداء التنافسي للمؤسسة :إن العمل على تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية يتوقف في الأساس على كفاءة وفعالية الموارد البشرية على مختلف المستويات ويصبح بذلك تكوين وتفعيل وتنمية قوة العمل البشري أحد المتطلبات الجوهرية في مشروع التحول نحو إدارة المعرفة التي يجب أن تلقى اهتمام وعناية فائقة من الإدارة العليا.(18)

و بفضل هذا التحول نحو إدارة المعرفة أو كما يعبر عنه بعملية الانتقال من إدارة الموجودات الملموسة إلى إدارة الاستثمارات غير الملموسة، أصبحت جميع المؤسسات الراغبة في التفوق التنافسي ملزمة على تحسين الاستثمار في أصولها الفكرية وجذب الكفاءات ذات القدرات والمهارات المتميزة.

وفي مجال الحديث عن التفوق التنافسي أشار الكثير من الباحثين في إدارة رأس المال الفكري على أن تحقيق هذا التفوق يتأثر بعدة عوامل غالبا ما ترتبط برأس المال الفكري كونه أكثر الموجودات قيمة في ظل الاقتصاد المعرفي.

لقد حاولت العديد من الدراسات أن تربط بين رأس المال الفكري والأداء التنافسي للمؤسسة على نحو متباين من حيث المقاييس و النتائج، ففي دراسة قام بها (stewart) وجد أن الموارد الفكرية تعد أهم موارد المؤسسة وأن استثمار المقدرة العقلية والعمل على تعزيزها وتسييرها بشكل فعال يحقق الأداء الفكري (Intellectual performance) المؤدي إلى التفوق التنافسي.(19)

وحسب (miller) تتمثل الموجودات الفكرية الأساسية لدى أي مؤسسة في المعرفة والذكاء اللذان يؤثران على الأداء الكلي للمؤسسة، وأن نجاح المؤسسة يعتمد على مدى استثمار ها للقدرات العقلية (20)، وهذا ما أكده (brown) بقوله أن رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج.

كما ينظر إلى الموجودات الفكرية كمصدر لخلق القيمة من خلال الدراسة التي قام بها (Pfeffer) التي تؤكد على أن البيئة التنافسية الجديدة ا تتسم بعولمة الأسواق، وشدة المنافسة وتغير أذواق الزبائن ، وتعدد حاجاتهم، ما زالت تدفع بالمنظمات إلى تحسين إنتاجيتها و جودة منتجاتها عن طريق الابتكار وتطوير الوظائف والعمليات من خلال توظيف رأسمالها الفكري، وهذا ما يؤكد على دوره المحوري في تعزيز أداء المنظمة وميزتها التنافسية.(21)

من خلال هذه الدراسات نجد أن الاستثمار في رأس المال الفكري، أصبح مصدرًا رئيسيًا للربحية والقدرة التنافسية للمؤسسة، والاهتمام به لم يعد عملية اختيارية وإنما إستراتيجية حتمية تفرضها طبيعة التطورات التكنولوجية السريعة والضغوط التنافسية الجديدة.

وبفضل الاعتماد على مبادئ التسيير فإن الاستثمار في رأس المال الفكري وتنمية الأصول الفكرية يؤدي إلى تحقيق بعض المنافع طويلة الأجل منها:(22)

- زيادة القدرات الإبداعية،
- تحسين العلاقات بين العملاء والموردين،
- مزيد من الخدمات والمنتجات،
- تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات،
- تحسين اتجاهات العاملين والقدرة الذهنية الخارجية.

وبناءًا على هذه المنافع يتضح أن الهدف الأساسي من امتلاك رأس المال الفكري هو تحقيق ميزة تنافسية تنفرد بها المؤسسة وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، من خلال تحسين الأداء الكل ي وتحقيق التفوق الفكري بالشكل الذي يمكن من استثمار الأصول المعرفية استثمارا يسهم في تعظيم الأصول المادية، و من ثم المحافظة على الموقع التنافسي والارتقاء به إلى أعلى درجة ممكنة.

الخاتمة:

مما تقدم يتضح أن تحقيق و تعزيز الميزة التنافسية يتوقف في الأساس على الاهتمام برأس المال الفكري، الذي أصبح أحد أهم المتطلبات الجوهرية في مشروع التحول نحو اقتصاد المعرفة، وهذا ما يتطلب بدوره من جميع المؤسسات الراغبة في التفوق التنافسي أن تتبع استراتيجيات تنافسية محكمة تقوم من خلالها بتثمين وتفعيل الاستثمار في الأ صول الفكرية والعمل على جذب الكفاءات ذات القدرات والمهارات المتميزة.

ومن خلال هذه الدراسة نستطيع أن نقدم مجموعة من النتائج والتوصيات نوجز أهمها في النقاط التالية:

- إن القيمة الحقيقية للمؤسسة تكمن في رأسمالها الفكري الذي تحقق من خلاله التفوق التنافسي، وهذا ما يستدعي ضرورة توظيف المعرفة الكامنة وتحويلها إلى تطبيق على أرض الواقع،
- النظرة إلى الموارد البشرية المتميزة كرأسمال فكري وليس كمجرد أفراد، هذه النظرة تتطلب قرارات علمية مدروسة تهيئ فاعلية كل من الاستقطاب والاختيار والتدريب والتطوير وتقييم الأداء وتخطيط المسار الوظيفي،

– التأكيد على استخدام التقنية الحديثة لا سيما في مجال المعلوماتية، مع الأخذ بالأفكار المتميزة المقدمة من طرف العاملين المبدعين وتطبيقها، مما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة،

– العمل على توفير المناخ المناسب لاستغلال إمكانيات العاملين من قدرات ومهارات ومعارف، وهذا ما يتطلب شحن القدرة الذهنية للعاملين ومنحهم الأمن الوظيفي في المؤسسة.

الهوامش:

1– أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001، ص142.

2– معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص08.

3– عبيد علي أحمد الحجازي، اللوجستيك كبديل للميزة التنافسية النسبية، دار المعارف، الإسكندرية، 2000، ص77.

4– دعاء محمد سالمان، مدى أثر تعميق السياسات التنا فسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص26.

5– عمر صقر،العولمة وقضايا إدارية معاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص93.

6– محمد حسن حسين تنيرة، وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أسيوط، مصر، 2004، ص32.

7– كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص61.

8– علي السلمي، إدارة التميز، دار غريب، القاهرة، 2002، ص202.

9– Thomas Stewart, Intellectual capital, the new wealth of organization, New York, 1997, p201.–10 عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية رؤية إستراتيجية، الدار الهندسية، القاهرة، 2003، ص67.

11– عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز، المنظمة العربية للتنمية الإد اارية، القاهرة، 2003، ص39.

12– عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص18.

13– سهيلة محمد عباس، علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة، مجلة الإداري، العدد 97، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، 2004، ص129.

14– محمود العبيدي، مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، جامعة فلوريدا، 15–2005/03/16، ص05.

15- حسين الفراجي، استثمار رأس المال الفكري،متاح على :
http: Consulté le : 01/03/2011. //yomgedid.kenanaonline.com/topics/

16-عادل حرحوش، مرجع سابق، ص20.

17- سملالي يحضيه، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية والكفاءات على الميزة التنافسية للمنظمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص128.

18- علي السلمي، مرجع سابق، ص90.

19- سملالي يحضيه، مرجع سابق، ص133.

20- Miller, w.c, fostering intellectual capital, HR, 1998, P02 .

21- سعد العنزي، أثر رأس المال الفكري في أداء المنظمة، مجلة العلو م الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، العدد 28، 2001، ص161.

22- راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص368.

قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001.
2. راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. عبيد علي أحمد الحجازي، اللوجستيك كبديل للميزة النسبية، دار المعارف، الإسكندرية، 2000.
4. عمر صقر، العولمة وقضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. علي السلمي، إدارة التميز، دار غريب، القاهرة، 2002.
6. عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
7. عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
8. عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية رؤية إستراتيجية، الدارالهندسية، القاهرة، 2003.
9. كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
10- معالي فهمي حيدر، نظام المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

ب- الرسائل الجامعية:

1. دعاء محمد سالمان، مدى أثر تعميق السياسات التنافسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية، رسالة . دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004.

2. سملالي يحضيه، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية والكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3. محمد حسن حسين تنيرة، وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أسيوط، مصر، 2004.

ج – الدوريات والمؤتمرات العلمية:

1. حسين الفراجي، استثمار رأس المال الفكري ، http://yomgedid.kenana.com/topics/ ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2010/03/01.

2. سهيلة محمد عباس، علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة، مجلة الإداري، العدد 97، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، 2004.

3. سعد العنزي، أثر رأس المال الفكري في أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، العدد 28، 2001.

4. محمود العبيدي، مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، جامعة فلوريدا، 15-2005/03/16.

5. ليث سعد الله حسين، دو ر المورد البشري في بناء منظمة متعلمة مستجيبة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 13، مركز الدراسات المستقبلية، العراق، 2006.

د– المواقع الإلكترونية:

– حسين الفراجي، استثمار رأس المال الفكري،متاح على :

http: //yomgedid.kenanaonline.com/topics/ Consulté le : 01/03/2011.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

1. Michael porter, the competitive advantage of nation, the free press, 1990.
2. Miller, w.c, fostering intellectual capital, HR, 1998.
3. Thomas Stewart, Intellectual capital, the new wealth of organization, New York, 1997.